

الجلسة 35

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استنتاج من النقاشات السالفة

تحدثنا بأن المحقق الهمданى وغيره قد أوجبوا القضاء في الإغماء الاختياري تمسكاً بانصراف وجوب القضاء إلى الإغماء القهري ، وكذا بتعليق قاعدة ما غالب الله.

وحسماً لهذه المسألة، نستنتج أن نتيجة حالة الغلبة هو المعيار في رفع التكليف، فسواء أغمى عليه قهرياً أو اختيارياً فلا قضاء عليه و ذلك لأجل التعليل و انحصر حكم المغمى عليه بما غالب الله، فغاية الأمر سوف نُفتي بالاحتياط الاستحبابي للقضاء في الإغماء الاختياري.

و أما السيد الخوئي فقد رفض أساساً قاعدة الغلبة سندأً أو دلالةً وأعدم وجوب القضاء عن المغمى عليه مطلقاً في شرح العروة - إلا أنه قد احتاط وجوباً ضمن مقام الفتوى- و لهذا قال ضمن الشرح:

و الصحيح في الجواب عن الوجه المذكور هو ما أشرنا إليه سابقاً من عدم وجود نص صحيح يدل على التعليل و يتضمن الملازمة بين غلبة الله في الوقت و نفي القضاء، لضعف الروايات التي استدل بها لذلك سندأً أو دلالة على سبيل منع الخلو، فان عدتها رواية الصدوق (رحمه الله) عن الفضل بن شاذان[1] و هي ضعيفة السند و إن عبر عنها المحقق الهمدانى[2] و صاحب الحدائق[3] (قدس سرهما) بالصحيحة، و ذلك لضعف سند الصدوق (رحمه الله) إلى الفضل بكل طرقيه كما مررت الإشارة إليه.

فالجواب الحق هو إنكار وجود النص الصحيح الدال على ذلك (الغلبة) فتبقى المطلقات سليمة عن المقيد، و إلا فمع الاعتراف به لا مناص من التقييد كما عرفت، فتحصل من ذلك: أن الأقوى نفي القضاء عن المغمى عليه مطلقاً، سواء كان ذلك بفعله أم كان بغلبة الله و قهره كما عليه المشهور، عملاً بالمطلقات (نفي القضاء عن المغمى عليه) السالمة عن المقيد.[4]

نبذة هامة حول قاعدة الغلبة

إننا نستظهر انحصر حكم المغمى عليه في "كل ما غالب الله" فحيث إنه مغلوب فلا شيء عليه، بينما قد رفض الانحصر السيد الخوئي و جعل الضابط هو مطلق عنوان الإغماء، و لكنـا نرى الانحصر إذ إن المغمى عليه و المجنون لا مُعذَّر لهما إلا قاعدة الغلبة، و السبب في هذا الاستظهار هو أن الروايات لم تعلل فحسب: لأنـه مما غالب الله، بل عبرت بصورة كالية: كل ما غالب الله، فهذه الكلية تُقيد الانحصر لا العلة التامة فحسب، و لهذا ثمة مائـر ما بين أكرم زيداً لأنـه عالم و بين: كل عالم يجب إكرامـه، فإنـ هذه الكلية قد خصّصـت الموضوع بالعالم و لم تطرح موضوعاً آخر، فيفهم العـرف من أشكال هذه التعبير الكلية أنـ المتـكلـم قد قصد الانحصر بقرينة مناسبـة الحكم و الموضوع[5] وبالتالي، حيث إنـ المعيار هي نتيجة الغلبة فلا قضاء على المغمى عليه نهائـاً بحيث لا يتساوـى في الحكم الجاـهـلـ و العالمـ العـامـدـ إذـ الغـلـبةـ تـصـدـقـ عـلـىـ جـمـيعـهـمـ عـرـفـاـ،ـ فـرـغـمـ أـنـاـ نـعـرـفـ بـقـاعـةـ "ـالـامـتـنـاعـ بـالـاخـتـيـارـ"ـ الـامـتـنـاعـ بـالـاخـتـيـارـ لـاـ يـنـافـيـ الـاخـتـيـارـ"ـ إلاـ أـنـ صـدـقـ الغـلـبةـ متـوفـرـ عـرـفـاـ،ـ وـ لـهـذاـ قـدـ اـحـتـاطـنـاـ اـسـتـحـبـابـيـاـ تـجـاهـ المـغـمـىـ عـلـىـهـ بـحـيـثـ قدـ سـاـيـرـنـاـ مـسـارـ السـيـدـ الـيـزـديـ أـيـضاـ.

نعم من تقبل قاعدة الغلبة و استنكر انحصرها في المغمى عليه نظير المحقق الهمداني فلا يستطيع نفي القضاء في الإغماء الاختياري بل عليه أن ينفي القضاء بدليل آخر، لأنه يُقرّ بانصراف هذه القاعدة إلى الإغماء القهري منصرفًا عن الإغماء الاختياري وبالتالي سيتوجب القضاء في الاختياري لعمومات القضاة.

وأما سرُّ نشوء الاحتياط الوجوبي فلأجل أن البعض قد تردد في تحقق الانحصر و عدمه، إذ لو تسلّمَ انحصر الغلبة و انصرافها إلى الإغماء القهري نظير صاحب الحدائق لحتاج الإغماء الاختياري إلى دليل آخر لنفي القضاء – إلا نحن حيث لا نعترف بالانصراف فنكتئف القاعدة مطلق الإغماء. بينما من استنكر الانحصر و قبل الانصراف نظير المحقق الهمداني فسيأتي القضاء من الإغماء القهري و عليه أن يقيم الدليل على الإغماء الاختياري مطلقاً،

و كذلك الاحتياط الوجوبي قد نشأ عن تردد البعض في صدق الغلبة تجاه الإغماء الاختياري و عدمه.

الانغمار ضمن مبحث تكليف الكفار
ثم عرج السيد الخميني إلى مسألة الكافر قائلاً:

والكافر الأصلي في حال كفره، دون المرتد، فإنه يجب عليه قضاء ما فاته في حال ارتداده بعد توبته، وتصح منه وإن كان عن فطرة على الأصح، [6]

و قبل الخوض، علينا أن نتسائل:

1. هل الكفار مكلفو بالفروع أم لا كما عن السيد الخوئي و المحقق النراقي؟

2. وما هو دور قاعدة الجب هنا؟

3. وهل المرتد مندرج ضمن قاعدة الجب أم لا بل حكمه القتل وفقاً للآيات الكريمة؟

4. وما هو دور الإسلام أو الإيمان في صحة العبادات، أم لا يعتبران في الصحة بل في القبول؟

[1] الوسائل ٢٦٠:٨ / أبواب قضاء الصلوات ب ٣ ح ٧، علل الشرائع: ٢٧١، وقد تقدّمت في ص ٧٤.

[2] مصباح الفقيه (الصلاوة): ٥٩٩ السطر ٢٢.

[3] الحدائق ٥:١١.

[4] خوئي، سيد أبوالقاسم، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحه: ٩٣، ١٤١٨ هـ. ق.، قم – ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي

[5] ولكن هذا يُضاد الأسس الأصولية حيث قد حدّدت الانحصر في هيئات أو ألفاظ خاصة نظير ذكر إنما و إلا، ولهذا لم يعتقد أحد بالانحصر في قوله: كل صلاة واجبة، بأن الوجوب قد انحصر في الصلاة، كلا، وكذلك: كل ما سافرت قصرت، حيث لا حصر فيه بتاتاً، و عليه، فالحق مع المحقق الهمداني بأنه لا انحصر في الغلبة على المغمى عليه فحسب بل هي علة تامة لرفع القضاء في الإغماء.

[6] التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: ١، صفحه: ٤٣٦.